هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

مشاركة أكتوبر 2019

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

اعتراف مسؤولين تنفيذيين سابقين في شركة يونا أويل باتهامات تتعلق بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 30 أكتوبر 2019، أعلنت وزارة العدل أن ثلاثة مسؤولين تنفيذيين سابقين من شركة يونا أويل، وهي شركة خدمات نفطية مقرها موناكو، قد اعترفوا سابقًا بمشاركتهم في مخطط يتعلق بسداد مدفوعات غير مشروعة لمسؤولين حكوميين بالمخالفة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. اعترف الرئيس التنفيذي السابق سايروس إحساني ومدير العمليات السابق سامان إحساني في 25 مارس 2019 بالمشاركة في مؤامرة لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، في الوقت الذي اعترف فيه مدير تطوير الأعمال السابق ستيفن هنتر بالتهمة نفسها في 2 أغسطس 2018. واعترف سايروس وسامان إحساني بالمشاركة في مؤامرة خلال الفترة من 1999 إلى 2016 لتأمين عقود النفط والغاز من خلال دفع ملايين الدولارات في صورة مدفوعات غير مشروعة إلى مسؤولين حكوميين في بعض البلدان، مثل: الجزائر وأنجولا وأذربيجان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإيران والعراق وكازاخستان وليبيا وسوريا. وذكر هنتر أنه شارك في المخطط خلال الفترة من 2009 إلى 2015 فيما يتعلق بمسؤولين في ليبيا. ووفقًا لما غطته النشرة الحمراء سابقًا، تخضع شركة يونا أويل أيضًا لتحقيق يُجريه مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بالمملكة المتحدة.

من المقرر صدور حكم بشأن سايروس وسامان إحساني في 20 أبريل 2020، في حين سيصدر حكم بشأن هنتر في 13 مارس 2020، وقضاياهم قيد النظر أما المحكمة الفيدرالية في المقاطعة الجنوبية لولاية تكساس.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

الحكم على رجل فنزويلي بالسجن أربع سنوات لارتكابه مخالفات بشأن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 29 أكتوبر 2019، حُكم على يسوع رامون فيرويس، وهو مواطن فنزويلي، بالسجن أربع سنوات لمشاركته في مؤامرة لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. واعترف فيرويس في يونيو 2019 بالمشاركة في مؤامرة مع آخرين لتقديم مدفوعات فاسدة إلى مسؤولين حكوميين في شركة الكهرباء المملوكة للدولة في فنزويلا والخاضعة لسيطرتها، Corporación Eléctrica Nacional, S.A. (Corpoelec)، من أجل تأمين عدة عقود تزيد قيمتها على 60 مليون دولار لصالح شركات مقرها فلوريدا. وصدر أمرًا أيضًا بالإفراج عن فيرويس مع وضعه تحت الرقابة لمدة سنتين ودفع غرامة قيمتها 5.5 مليون دولار ومصادرة منزل يمتلكه في ميامي.

اعترف لويس ألبرتو شاسين حداد، شريك فيرويس ورجل أعمال في ميامي، في وقتٍ سابق بمشاركته في المخطط وحُكِم عليه بالسجن أربع سنوات في سبتمبر 2019. ووُجهت اتهامات أيضًا إلى مسؤولين سابقين من شركة Corpoelec - لويس ألفريدو موتا دومينغيز ووستاكيو خوسيه لوغو غوميز - أيضًا لارتكابهم الأدوار المزعومة في المخطط، بما في ذلك الادعاءات التي تفيد بارتكابهم جريمة غسل عائدات غير مشروعة واردة من المخطط من خلال حسابات بنكية أمريكية.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360*
- البيان الصحفي لوزارة العدل - يونيو 2019

اتهامات واعترافات أخرى بارتكاب فضيحة القبول بالكليات

في 22 أكتوبر 2019، أضافت هيئة المحلفين الكبرى في ماساتشوستس اتهامات إضافية بشأن 11 من أولياء الأمور تمت إدانتهم سابقًا فيما يتعلق بالتحقيق واسع النطاق والمستمر الذي تُجريه وزارة العدل بشأن المدفوعات غير المشروعة المزعومة المتعلقة بالقبول في الكليات. أحالت هيئة المحلفين الكبرى لائحة اتهامات جديدة تتضمن اتهامات إضافية بالمشاركة في مؤامرة والاحتيال في الخدمات النزيهة والاحتيال الإلكتروني ضد أولياء الأمور الذين يُزعم أنهم سعوا إلى تقديم مدفوعات غير مشروعة لموظفين بالجامعة وغيرهم من أجل ضمان قبول الكلية لأبنائهم. ومقابل المدفوعات غير المشروعة، تقدم لائحة الاتهام ادعاءات تفيد بموافقة الموظفين على قبول الأبناء في فئة الرياضيين أو أعضاء في "فئات القبول المفضلة" الأخرى، وتزوير أفراد آخرين درجات الاختبار حتى يظهر أن الأبناء هم المرشحون الأنسب. اتُهم أحد المدعى عليهم، جون ويلسون من ماساتشوستس، أيضًا بدفع رشاوى تتعلق بالبرامج الفيدرالية بعد زعم تقديمه مدفوعات إلى جامعتين من أشهر الجامعات، تلقت كلتاهما تمويلاً يتعلق بالبرنامج الفيدرالي، لضمان قبول أبنائه.

في 21 أكتوبر 2019، اعترف أربعة آخرين من أولياء الأمور بالأدوار التي ارتكبوها في المخطط. إضافة إلى ذلك، اعترف مارتن فوكس، وسيط رياضي في تكساس ومشارك في المؤامرة، بتهمة المشاركة في المؤامرة بهدف ابتزاز الأموال. إجمالاً، اعترف ما لا يقل عن 27 شخصًا، من بين 52 مدعى عليهم حتى الآن، أو أعلنوا عن نيتهم في الاعتراف بأدوارهم التي ارتكبوها فيما يتعلق بفضيحة القبول بالكليات.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

إدانة قاضية أمريكية بالتستر على اختلاس مزعوم

في 11 أكتوبر 2019، ألقي القبض على قاضية من ولاية نيويورك، سيلفيا آش، في مطار لاغورديا بتهمة المشاركة في مؤامرة لإعاقة سير العدالة. ادعى المدعون العامون أن القاضية آش ساعدت كام ونغ، الرئيس التنفيذي السابق للاتحاد الائتماني للبلدية في نيويورك، في التستر على مخطط اختلاس. شغلت القاضية آش سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الائتماني للبلدية في الفترة من 2008 إلى 2016. وعلى وجه التحديد، تدعي الحكومة أن القاضية آش حذفت رسائل نصية ومعلومات من جهاز iPhone لتدمير الأدلة، كما قامت بتحرير بيانات خاطئة ومضللة أثناء إجراء التحقيق المتعلق بقضية ونغ. وفي نوفمبر 2018، اعترف ونغ باختلاس ما يقرب من 10 ملايين دولار من الاتحاد الائتماني للبلدية في الفترة من 2013 إلى 2018. يقضي ونغ الآن عقوبة السجن لمدة خمس سنوات ونصف.

وإلى جانب القاضية آش، وُجه الاتهام أيضًا إلى ضابط الشرطة المتقاعد جوزيف غوارلياردو، والذي يُتهم بالسيطرة على شركة صورية تلقت مبلغ 250,000 دولار من الاتحاد الائتماني للبلدية دون تقديم خدمات مشروعة. تم إطلاق سراح القاضية آش بكفالة قيمتها 500.000 دولار أمريكي ومن المقرر أن تعود إلى المحكمة في 1 نوفمبر 2019. وقد أعلن مكتب إدارة المحكمة أنه قد تم إيقاف القاضية آش عن العمل مع صرف الراتب وإعفائها من واجباتها في هذا الوقت.

لمزيدٍ من المعلومات

- *نيويورك تايمز*

اعتراف مستشار مالي بالمشاركة في مخطط في الإكوادور

في 11 أكتوبر 2019، اعترف فرانك روبرتو تشاتبورن ريبالدا ("تشاتبورن") بتهمة المشاركة في مخطط غسل أموال ينتهك قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة فيما يتعلق بالمدفوعات الفاسدة المقدمة لموظفين في شركة النفط بترواكوادور المملوكة لدولة الإكوادور. يُزعم أن تشاتبورن، وهو مواطن أمريكي-إكوادوري مقيم في ميامي، اشترك في اتفاق جنائي مع المقاول جاليليو المتخصص في تقديم خدمات النفط في الإكوادور، حيث عمل مستشاراً ماليًا لديه، لتقديم مدفوعات فاسدة إلى مسؤولين إكوادوريين مقابل العقود المبرمة مع شركة بترواكوادور. كما يُزعم إنشاء تشاتبورن لشركات وهمية من أجل دفع أموال والتستر عليها، بما في ذلك إنشاء حسابات بنكية سويسرية بالنيابة عن مسؤولي بترواكوادور في ذلك الوقت. ومن جهة أخرى، يُزعم أيضًا تورط تشاتبورن في المخطط واسع النطاق المرتبط بشركة أودبريشت إس أيه، حسبما غطته النشرة الحمراء في وقتٍ سابق، والتي يُزعم حسبما ورد فيها أنه ساعد أحد المسؤولين الإكوادوريين في التستر على الأموال التي حصل المسؤول عليها من أودبريشت. ومن المقرر صدور حكم ضد تشاتبورن في 18 ديسمبر 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

وزارة العدل تغلق التحقيق مع شركة شل فيما يتعلق بصفقة النفط البحري التجارية في نيجيريا

في 2 أكتوبر 2019، أعلنت شركة رويال دانش شل أن وزارة العدل قد أنهت تحقيقاتها دون توجيه اتهامات تتعلق بتورط الشركة في دفع مدفوعات فاسدة مرتبطة بالاستحواذ على تراخيص الحفر في أحد حقول النفط البحري في نيجيريا، والمعروف باسم OPL 245. ودفعت شل، إضافة إلى شركة النفط الإيطالية إيني، مبلغ 1.3 مليار دولار إلى الحكومة النيجيرية لشراء حقوق OPL 245 في 2011، وقد تم دفع أكثر من هذا المبلغ لاحقًا لمسؤولين أفراد يعملون في جهة حكومية نيجيرية. وقد أفضت هذه المدفوعات اللاحقة إلى عدم تدقيق مسؤولي إنفاذ القانون في إيطاليا وهولندا والولايات المتحدة في الصفقة. في اليوم السابق لإعلان شركة شل، أعلنت إيني أيضًا أن وزارة العدل قد أنهت تحقيقاتها دون توجيه اتهامات. وتواجه الآن شركتي شل وإيني اتهامات في المحاكم الإيطالية فيما يتعلق بشراء OPL 245.

لمزيدٍ من المعلومات

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *رويترز*

الحكم على مسؤول تنفيذي سابق في إحدى شركات النفط لارتكابه جريمة احتيال مصرفي في مخطط مدفوعات متضخمة

في 1 أكتوبر 2019، أصدرت نانسي أتلاس، قاضية المقاطعة الجنوبية لولاية تكساس الأمريكية، حكمًا على غيليرمو كاباتشو، نائب الرئيس السابق لشركة نفط مقرها تكساس لم يُذكر اسمها في ملفات المحكمة، بالسجن عامين بسبب دوره في مخطط يتعلق بمدفوعات فاسدة تُقدر بملايين الدولارات. حُكِم أيضًا على كاباتشو، الذي اعترف بالمشاركة في مؤامرة للاحتيال الإلكتروني والمصرفي، بدفع غرامة قدرها 3.4 مليون دولار. تورط كاباتشو، بالإضافة إلى اثنين آخرين مشاركين في المؤامرة وهم سيزار ريفيرا وميغيل غارسيا، في معاملات غير مشروعة تنطوي على الحصول على مدفوعات بدون وجه حق من صاحب العمل الذي يعمل لديه كاباتشو نظير منصات حفر نفطية. وفي مقابل عمولات غير مشروعة تتجاوز قيمتها 4 ملايين دولار، عقد كاباتشو الصفقات التي كانت ستشتري بموجبها شركته منصات الحفر النفطية من شركة ريفيرا مقابل سعر متضخم، من بينها صفقة تم دفع 63 مليون دولار فيها لشراء 14 منصة حفر نفطية تقل قيمتها عن ذلك. ويُذكر أن غارسيا، مواطن من كولومبيا وزميل كاباتشو، استخدم حساباته المصرفية لإخفاء المدفوعات. واعترف ريفيرا سابقًا بمشاركته في المؤامرة لارتكاب جريمة احتيال إلكتروني ومصرفي، وحُكِم عليه في سبتمبر 2019 بالسجن أربعة أشهر. ومن المقرر صدور حكم ضد غارسيا في ديسمبر 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360*

هيئة الأوراق المالية والبورصات تُصدر قرارات بشأن المُبلِّغ عن المخالفات

في 11 أكتوبر 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن قرارات تتعلق بالمبلّغ عن المخالفات تقضي برفض مطالبة تتعلق بالحصول على جائزة. في الأمر الذي أصدرته هيئة الأوراق المالية والبورصات، رأت الهيئة أن المدعي قدّم توصيات "متكررة إلى حد كبير" فيما يتعلق بسلوك لا يرتبط بإجراء إنفاذ الوكالة والذي اعتُبِرَ أنه لا ينتهك أي قواعد أو لوائح معمول بها.

من الممكن أن تتراوح جوائز المُبلِّغين عن المخالفات - المنصوص عليها في قانون دود فرانك - بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال المُتحصّل عليها من العقوبات المالية في إجراء إنفاذ مؤهل تتجاوز قيمته أكثر من مليون دولار. تُنشر إشعارات الإجراءات المغطاة -إجراءات إنفاذ العقوبات التي تزيد عن مليون دولار- على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات ولجنة تداول السلع الآجلة، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 67 جائزةً للمُبلِّغين عن المخالفات بإجمالي 387 مليون دولار تقريبًا منذ أن بدأت العمل بنظام المكافآت لأول مرة في عام 2012. وبالمثل، منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2015، منحت اللجنة أكثر من 90 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات. لا تفصح الوكالة عن هويات المبلغين عن المخالفات ولا عن التفاصيل المتعلقة بالإجراءات المغطاة التي قدموا فيها المساعدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات، والعقوبات، والجمارك

إدانة بنك تركي في مخطط يقدر بمليارات الدولارات للتهرب من عقوبات إيرانية

في 15 أكتوبر 2019، وُجهت لائحة من ستة اتهامات إلى بنك هالك التركي أيه إس ("بنك هالك") لارتكاب جرائم احتيال وغسل الأموال ومخالفات لعقوبات فيما يتعلق بمشاركة البنك في مخطط بقيمة مليارات الدولارات للتهرب من عقوبات أمريكية مفروضة على إيران.

وفقًا للائحة الاتهام، في الفترة من 2012 حتى 2016 تقريبًا، استخدم بنك هالك ومسؤوليه شركات خدمات مالية وشركات أمامية في إيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى لانتهاك والتهرب من المحظورات المفروضة ضد إيران بشأن الوصول إلى النظام المالي الأمريكي والقيود المفروضة على استخدام عائدات مبيعات النفط والغاز الإيرانية والقيود المفروضة على توريد الذهب إلى حكومة إيران والجهات والأشخاص الإيرانيين. تدعي لائحة الاتهام أيضًا أن بنك هالك قد عمد إلى تسهيل تنفيذ المخطط والمشاركة في تصميم معاملات احتيالية تهدف إلى خداع الجهات التنظيمية الأمريكية وبنوك أجنبية وكذب على الجهات التنظيمية الأمريكية بشأن مشاركة البنك.

ووفقًا للائحة الاتهام أيضًا، شارك مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى في إيران وتركيا في حماية المخطط، وزعم بعض المسؤولين تلقي رشاوى تُقدر بقيمة عشرات الملايين من الدولارات مدفوعة من عائدات المخطط حتى يتسنى لهم دعم المخطط

وحماية المشاركين فيه والمساعدة في الحيلولة دون تدقيق الجهات التنظيمية الأمريكية للمخطط.

وجهت وزارة العدل الاتهامات في السابق إلى تسعة من المدعى عليهم من الأفراد، بما في ذلك موظفي البنك، فيما يتعلق بالمخطط، حيث أدانت هيئة المحلفين أحد المدعى عليهم وهو محمد هاكان أتيلا، نائب المدير العام سابقًا لبنك هالك، بخمسة من ستة اتهامات موجهة إليه، حسبما نقلته النشرة الحمراء في يناير 2018.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

جنرال إلكتريك تُبرم تسوية بشأن الانتهاكات المزعومة للوائح مراقبة الأصول الكوبية بقيمة 2.7 مليون دولار

في 1 أكتوبر 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن إجراء تسوية بقيمة 2,718,581 دولار مع شركة جنرال إلكتريك التي وقعت على التسوية نيابة عن ثلاث شركات فرعية: شركة جيتسكو تيكنيكال سيرفسيز إنك، وشركة بنتلي نيفادا، وشركة جنرال إلكتريك بيتز، يُشار إليهم مجتمعين باسم "شركات جنرال إلكتريك"). تتعلق التسوية بالالتزام المدني المحتمل الذي تتحمله جنرال إلكتريك وشركات جنرال إلكتريك بشأن 289 مخالفة واضحة للقسم 515.201(ب) من لوائح مراقبة الأصول الكوبية.

وفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بشأن 289 حالة وقعت في الفترة بين ديسمبر 2010 وفبراير 2014، قبلت شركات جنرال إلكتريك مدفوعات من شركة كوبالت ريفاينري ("كوبالت") مقابل سلع وخدمات مقدمة إلى عميل كندي في جنرال إلكتريك. تمت إضافة شركة كوبالت إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في يونيو 1995. واعتمدت شركات جنرال إلكتريك شركة كوبالت كجهة دافعة من طرف ثالث وأودعت جميع الشيكات المستلمة منها في حساب بنكي لجنرال إلكتريك بمؤسسة مالية كندية. وتتضمن الشيكات الاسم القانوني الكامل لكيان كوبالت كما يظهر في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وكذلك "كورفيكو"، وهو اختصار لشركة كوبالت، ولكن لم يرد تنبيهًا باسم كوبالت على الإطلاق في برنامج فحص العقوبات لشركات جنرال إلكتريك، الذي لم يفحص سوى اختصار الاسم الوارد في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم. استنتج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن جنرال إلكتريك "لم تمارس العناية الكافية في أنشطتها المتعلقة بالعميل" ولم تدرك العلاقة "المهمة والقائمة على نطاق واسع" بين كوبالت والعميل الكندي، الذي كان يمتلك مشروعًا مشتركًا معلنًا مع كوبا والعلاقات المهمة مع صناعة التعدين الكوبي وعلاقة طويلة الأمد مع شركة كوبالت.

راعى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل تشديد وعوامل تخفيف عند تقييم التسوية في هذه القضية. تتضمن عوامل التشديد أن (1) جنرال إلكتريك هي شركة متطورة؛ و(2) لم تمارس شركات جنرال إلكتريك العناية المناسبة أو المعقولة من خلال تلقي المدفوعات التي كانت واردة، على ظاهرها، من إحدى الشركات الكوبية المدرجة في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، وتقديم سلع وخدمات إلى هذه الشركة المدرجة في هذه القائمة؛ و(3) تسببت الإجراءات في إلحاق ضرر كبير بأهداف برنامج عقوبات كوبا؛ و(4) أدت الإفصاحات التي قدمتها جنرال إلكتريك إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى وجود قدر كبير من أوجه عدم التيقن بشأن إجمالي المزايا الممنوحة لشركة كوبالت؛ و(5) كان يتوافر لدى جنرال إلكتريك السبب لمعرفة العلاقة القائمة بين عميلها وشركة كوبالت؛ و(6) لم تكن المستندات الأساسية التي قدمتها جنرال إلكتريك إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على قدرٍ من الوضوح والتنظيم وتضمنت العديد من أوجه عدم الدقة. تتضمن عوامل التخفيف أنه (1) لم يكن لشركات جنرال إلكتريك أي تاريخ سابق بشأن ارتكاب انتهاكات في السنوات الخمس السابقة؛ و(2) نفذت جنرال إلكتريك التدابير العلاجية، بما في ذلك إجراءات الامتثال للعقوبات الجديدة والتدريب؛ و(3) تعاونت جنرال إلكتريك مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من خلال إبرام اتفاقيات إجماع متعددة.

ذكر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن هذا الإجراء يلقي الضوء على مخاطر العقوبات المرتبطة بقبول المدفوعات من أطراف ثالثة وإجراء المعاملات بعملة أجنبية أو في مؤسسات مالية أجنبية. وأكد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضًا على أن هذا الإجراء "يوضح أهمية إجراء العناية الواجبة المناسبة... عند *البدء* في إقامة علاقات العملاء *وتجديدها*" وأنه "ينبغي اتخاذ إجراءات الامتثال طوال فترة إقامة علاقات تجارية."

لمزيدٍ من المعلومات

- الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

إدانة مالك شركة فلوريدا بتهريب سلع إلى ليبيا وتصديرها على نحوٍ غير قانوني

في 29 أكتوبر 2019، أُلقِي القبض على بيتر سويتس، يبلغ من العمر 55 عامًا وهو مالك ومدير شركة مستلزمات الغوص التي مقرها فلوريدا آدد هيليوم، ووجهت إليه تهمة المشاركة في مؤامرة لانتهاك ومحاولة انتهاك ضوابط التصدير بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA) ولوائح إدارة الصادرات (EAR) وكذلك وجهت إليه تهمة التهريب.

وفقًا للائحة الاتهام، في الفترة من أبريل حتى أكتوبر 2016، شارك سويتس وشريكه المدعى عليه، إيميلي فويسيم، في مامرة لانتهاك قوانين مراقبة الصادرات عن طريق الترتيب عن قصد وعمد لتصدير أربعة من أجهزة التنفس إلى ليبيا دون الحصول على الترخيص اللازم من وزارة التجارة الأمريكية. ويُزعم أن وكيل خاص لدى وزارة التجارة الأمريكية قد أمر سويتس وفويسيم بعدم تصدير هذه العناصر مزدوجة الاستخدام أثناء النظر في قرار الترخيص، وقامت شركة الشحن آدد هيليوم بإبلاغ فويسيم بأنها لن تشحن العناصر إلى ليبيا قبل الحصول على موافقة وزارة التجارة. مضى كل من سويتس وفويسيم في اتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على العناصر الخاضعة للرقابة وتصديرها إلى ليبيا دون ترخيص.

تؤدي الاتهامات المتعلقة بالتآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ الدولية ومحاولة التصدير بدون ترخيص وتهمة التهريب إلى صدور أحكام بالسجن 5 سنوات و20 سنة و10 سنوات على التوالي، على أقصى تقدير.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

الحكم على مسؤول تنفيذي في أوهايو بالسجن 20 شهراً لتصدير سلع إلى إيران على نحوٍ غير قانوني

في 24 أكتوبر 2019، صدر حكم ضد بهروز بهروزيان، وهو مواطن أمريكي يبلغ من العمر 64 عامًا ومالك ومُشغِّل شركة كومتيك إنترناشيونال لتوريد قطع غيار أجهزة الحاسوب ومقرها ولاية أوهايو ("كومتيك")، بالسجن 20 شهرًا لإرسال عناصر مزدوجة الاستخدام إلى إيران بما يخالف قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ الدولية.

وفقًا لمذكرة الأحكام، في الفترة من يناير 2004 إلى مارس 2016، قام بهروزيان، من خلال شركة كومتيك، بتصدير معدات صناعية إلى شركة وسيطة مقرها دولة الإمارات، سومر لتجارة معدات المصانع ("سومر")، للتستر على عملية تصدير هذه المعدات مزدوجة الاستخدام إلى شركة إيرانية، أرمان بيسارو ساناو ("أرمان")، بما ينتهك إجراءات العقوبات المفروضة على إيران. حقق بهروزيان أرباحًا تتراوح بين 35,000 دولار إلى 40,000 دولار أمريكي عن طريق تصدير مشاعب وصمامات وموصلات لاستخدامها في خطوط أنابيب النفط والغاز. كما حصل بهروزيان على 247,601 دولار أمريكي في "نظام الحوالة"، وهو نظام غير رسمي للتحويلات المالية في الشرق الأوسط استخدمه لإخفاء مدفوعات أرمان المرسلة إلى بهروزيان.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- مذكرة الأحكام

وزارة العدل تعلن عن مصادرة سفينة شحن لكوريا الشمالية فيما يتعلق بانتهاك برامج العقوبات

في 21 أكتوبر 2019، أعلنت وزارة العدل عن إصدار حكم بمصادرة سفينة إم/في وايز أونيست ("وايز أونيست"). حسبما أفادت تقارير النشرة الحمراء في مايو 2019، تعد سفينة وايز أونيست، وهي سفينة أحادية الهيكل تزن 17,061 طن، واحدة من أكبر ناقلات السوائب في كوريا الشمالية وأول سفينة من سفن شحن كوريا الشمالية تتم مصادرتها لانتهاك برامج العقوبات الأمريكية والدولية.

ووفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، في الفترة من نوفمبر 2016 إلى أبريل 2018 على الأقل، استخدمت شركة الشحن الكورية سونجي ("شركة سونجي شيبينج")، وهي شركة تابعة لشركة سونجي للتجارة العامة الكورية ("شركة سونجي للتجارة")، وايز أونيست لتصدير الفحم من كوريا الشمالية واستيراد الآلات إليها. قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتعيين شركة سونجي للتجارة في 1 يونيو 2017، لمشاركتها في بيع الفحم، أو توريده، أو نقله من كوريا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن ممثلو شركة سونجي شيبينج قاموا بدفع العديد من المدفوعات المتعلقة بالتحسينات، ومشتريات المعدات، ونفقات الخدمات لصالح شركة وايز أونيست بالدولار الأمريكي ومن خلال مؤسسات مالية أمريكية. بلغ إجمالي المدفوعات المتعلقة بشحنة الفحم المقدمة في مارس 2018 التي تم سدادها من خلال مؤسسات مالية أمريكية أكثر من 750,000 دولار. ويُزعم أن هؤلاء المسؤولين عن وايز أونيست ونشاطها حاولوا إخفاء انتساب السفينة لكوريا الشمالية من وثائق الشحن عن طريق إدراج جنسيات وبلدان منشأ للفحم غير دقيقة.

قدمت مجموعتان فقط من الأطراف، وهم سينثيا وفريدريك ورمبر، وهان يونغ سيوك كيم، عرائض يدعيان فيها بأنهما قد قاما بتسوية حصة في وايز أونيست مع الولايات المتحدة. ونظرًا لعدم مطالبة الأطراف الأخرى بالحصة بحلول الموعد النهائي القانوني، تمت مصادرة وايز أونيست إلى الولايات المتحدة ليتم التصرف فيها طبقًا للقانون.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- حكم المصادرة

الحكم على مواطن صيني بالسجن 40 شهرًا لتآمره لتصدير تقنية عسكرية وفضائية بشكلٍ غير قانوني من الولايات المتحدة إلى الصين

في 16 أكتوبر 2019، حُكِم على تاو لي، وهو مواطن صيني يبلغ من العمر 39 عامًا، بالسجن 40 شهرًا إضافة إلى وضعه تحت الرقابة لمدة ثلاث سنوات بعد الإفراج عنه، وذلك بعد اعترافه بالتآمر لتصدير تقنية عسكرية وفضائية إلى الصين دون ترخيص بما ينتهك قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ الدولية.

ووفقًا للاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة، في الفترة بين ديسمبر 2016 ويناير 2018، استخدم لي المقيم في الصين العديد من الأسماء المستعارة للاتصال بأفراد في الولايات المتحدة لمحاولة شراء مضخمات القدرة المنيعة للإشعاع وتصديرها بشكل غير قانوني من الولايات المتحدة إلى الصين. تميزت المكونات التي طلبها لي بقدرتها على تحمل مستويات كبيرة من الإشعاع والحرارة المفرطة كما تميزت بقدرات تقنية يمكن أن تُسهم بشكل كبير في البرامج العسكرية والفضائية لدولة أجنبية. اتفق لي وشريكه في المؤامرة على دفع "رسوم مخاطر" لتصدير المكونات الإلكترونية إلى الصين بشكل غير قانوني، ولتحقيق أنشطة المشتريات قام لي بتحويل أموال من حساب مصرفي في الصين إلى حساب مصرفي في أريزونا. أُلقي القبض على لي في سبتمبر 2018 في مطار لوس أنجلوس الدولي عندما كان يحاول السفر من الصين إلى أريزونا للقاء أحد الوكلاء المتنكرين الذي ألقى القبض عليه.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

وزارة الخزانة والولاية تعلنان عن آلية جديدة لتسهيل التجارة المتعلقة بالشؤون الإنسانية مع إيران؛ شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية تعيّن دولة إيران كولاية قضائية معنية بالشواغل الأساسية المتعلقة بغسل الأموال

في 25 أكتوبر 2019، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية والولاية بصفة مشتركة عن آلية جديدة تسمح للشركات بالمشاركة في التجارة المتعلقة بالشؤون الإنسانية مع إيران دون تطبيق العقوبات.

وفي الوقت ذاته، عيّنت شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية بوزارة الخزانة (الشبكة) إيران كولاية قضائية معنية بالشواغل الأساسية المتعلقة بغسل الأموال بموجب المادة 311 من قانون باتريوت الأمريكي. وبموجب هذه السلطة، أصدرت الشبكة قاعدة نهائية (1) تُحظر فتح حسابات مراسلة أو الاحتفاظ بها نيابة عن المؤسسات المالية الإيرانية و(2) تُحظر استخدام حسابات مراسلة خاصة بمؤسسات مالية أجنبية في المؤسسات المالية الأمريكية المشمولة لتسوية المعاملات المتعلقة بالمؤسسات المالية الإيرانية. ولمراقبة حظر العقوبات الحالية، يتطلب هذا التعيين من المؤسسات المالية الأمريكية تطبيق العناية الواجبة الخاصة على حسابات المراسلة لديهم للحماية من الاستخدام غير الملائم من جانب البنوك الإيرانية وفرض عقوبات على المؤسسات المالية الأمريكية بموجب قانون السرية البنكية في حالة مخالفتهم أحكام القاعدة النهائية.

في ضوء هذا التعيين، تهدف الآلية الجديدة إلى ضمان عدم تحويل الأموال المرتبطة بالتجارة المشروعة في الشؤون الإنسانية لدعم الإرهاب أو تمويل الأنشطة الخبيثة الأخرى التي يرعاها النظام الإيراني. ولم تُصمم هذه الآلية إلا فيما يتعلق بالصادرات التجارية من السلع الزراعية والأطعمة والأدوية والأجهزة الطبية إلى إيران. ووفقًا لتوجيهات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية المشاركة إجراء العناية الواجبة المحسنة وتقديم معلومات تحددها وزارة الخزانة مع قيود الإفصاح والاستخدام المناسبة شهريًا، كما يتضمن إطار العمل العديد من الإجراءات الوقائية لمنع إجراء تعاملات إيران الخاضعة لعقوبات مع الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم. بالإضافة إلى متطلبات الإبلاغ الصارمة، تُمكن الآلية المؤسسات المالية أيضًا من طلب الحصول على تأكيد خطي من وزارة الخزانة والولاية فيما يتعلق بالامتثال للعقوبات.

لمزيدٍ من المعلومات

- القاعدة النهائية لشبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية
- البيان الصحفي لوزارة الخزانة
- توجيهات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية: العناية الواجبة المحسنة وتوقعات الإبلاغ

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُصدر ترخيصًا عامًا معدلاً يتعلق بفنزويلا

في 24 أكتوبر 2019، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ترخيصًا عامًا مُعدّلا (GL-5A) – *التصريح ببعض المعاملات المتعلقة بشركة فنزويلا للنفط أس أيه، سندات بنسبة 8.5 بالمائة في 2020 بتاريخ 22 يناير 2020 أو بعد هذا التاريخ*. في 28 يناير 2019، أضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركة فنزويلا للنفط أس أيه إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم. ونتيجة لهذا الإدراج، يُحظر على الأمريكيين المشاركة في جميع التعاملات تقريبًا مع شركة فنزويلا للنفط أس أيه بدون الحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وبموجب الترخيص العام 5 (GL5)، كان يمكن لحاملي السندات في فنزويلا للنفط أس أيه 2020 الاستيلاء على الضمانات في حالة التقصير في الدفع. ولكن، يعلق GL-5A الترخيص GL5 وبناءً عليه، في الفترة بين 24 أكتوبر 2019 و22 يناير 2020، لا يمكن لحاملي السندات في شركة فنزويلا للنفط أس أيه 2020 الاستيلاء على الضمانات في حالة عدم سداد مدفوعات سندات 2020. وعلى وجه التحديد يُحظر إجراء المعاملات المتعلقة ببيع أو نقل أسهم شركة سيتغو فيما يتعلق بسندات شركة فنزويلا للنفط أس أيه 2020 حتى 22 يناير 2020، ما لم يصرح بذلك تحديداً مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. يتم التحقق من ذلك من خلال الأسئلة الشائعة 595. أشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الأسئلة الشائعة 595 أنه "إلى الحد الذي قد يتم فيه التوصل إلى اتفاق بشأن مقترحات إعادة هيكلة أو إعادة تمويل المدفوعات المستحقة لحاملي سندات شركة فنزويلا للنفط أس أيه 2020 التي نسبتها 8.5، قد تسري متطلبات ترخيص أخرى. حث مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأطراف على التقدم بطلب للحصول على ترخيص محدد وستكون هناك سياسة ترخيص مواتية لتحقيق هذا الاتفاق."

لمزيدٍ من المعلومات

- الإعلان
- GL5A
- الأسئلة الشائعة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية 595

تنبيه العميل: الحكومة الأمريكية تُصرح بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا؛ ثم رفعت العقوبات عن وزارات تركية ووزراء تركيين

في 14 أكتوبر 2019، وقع الرئيس ترامب على الأمر التنفيذي 13894 الذي يُصرّح فيه بفرض عقوبات أمريكية تتعلق بالصراع العسكري بين تركيا وسوريا، ويمنح سلطة واسعة لفرض عقوبات ضد وكالات حكومية تركية ومسؤولين وكيانات عاملة في الاقتصاد التركي، بالإضافة إلى أشخاص آخرين يساهمون في حالة عدم الاستقرار في سوريا.

وبموجب هذه السلطة، أضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وزارتين وثلاث وزراء في تركيا إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، وحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع هاتين الوزارتين وهؤلاء الوزراء بالإضافة إلى الكيانات المملوكة لهم بنسبة 50 بالمائة أو أكثر. صدرت ثلاثة تراخيص عامة تسمح للشركات الأمريكية بخفض الأعمال القائمة مع الوزارات والوزراء تدريجيًا بحلول 13 نوفمبر 2019، ومواصلة إقامة معاملات وأنشطة أعمال رسمية للحكومة الأمريكية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المحددة باستمرار.

وبعد ذلك، في 23 أكتوبر 2019، حذف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الوزارتين الحكوميتين لتركيا والوزراء الثلاثة الأتراك من قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم بعد إبرام اتفاقية وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن العقوبات المفروضة سابقًا على الوزارتين والوزراء الأتراك لم تعد سارية المفعول، لا يزال الأمر التنفيذي 13894 ساريًا. وهذا يمنح سلطة قانونية ثابتة يمكن لإدارة ترامب استخدامها لإعادة فرض قوائم العقوبات هذه بسرعة وتعيين أطراف تركية أخرى إذا رأت أن تركيا قد استأنف عمليات عسكرية أو وجدت سببًا خلاف ذلك حتى تخضع الدولة لعقوبات أخرى بما يخدم المصالح الأمريكية.

وبالنظر إلى الظروف المتغيرة على الساحة السورية وإجراءات الإدارة التي تتخذها لتسهيل فرض العقوبات على تركيا، لا تزال طريقة المضي في الكفالات الأربعة المقترحة في الكونجرس قيد النظر.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه عميل اكن غمب بخصوص الأمر التنفيذي 13894 وإجراءات الإدراج
- الأمر التنفيذي
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن إجراءات الإدراج
- تنبيه عميل اكن غمب بخصوص إجراءات الحذف
- GL-1 وGL-2 وGL-3
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن رفع العقوبات

مكتب الصناعة والأمن يضيف 28 كيانًا صينيًا إلى قائمة الكيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بشأن الإيغور وكازاخ ومجموعات الأقليات الأخرى في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم

في 9 أكتوبر 2019، أعلن مكتب الصناعة والأمن بوزارة التجارة عن إضافة 28 كيانًا صينيًا إلى قائمة الكيانات التي تقرر بشأنها أنها "تتصرف بما يخالف مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة". وتتضمن الكيانات مكتب الأمن العام الحكومي الشعبي لمنطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم (منطقة شينجيانغ) و18 مكتب أمن عام تابع له ومؤسسة فرعية أخرى بالإضافة إلى ثماني شركات تقنية. ووفقًا لإشعار السجل الفيدرالي، تمت إدانة هذه الكيانات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتعلق "بحملة القمع والاعتقالات التعسفية الجماعية والمراقبة عالية التقنية" ضد مجموعات الأقلية المسلمين في منطقة شينجيانغ.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار السجل الفيدرالي
- *نيويورك تايمز*

موارد التحقيقات العالمية

- مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يرفع العقوبات المفروضة على الوزاتين والوزراء الأتراك؛ ولا يزال الأمر التنفيذي الأمريكي الذي يوفر أساسًا للعقوبات المفروضة على تركيا قيد التطبيق
- الأثر الأخير لمعاهدة ميثاق الطاقة على المستثمرين والجهات الحكومية العاملة في مجال الطاقة
- الحكومة الأمريكية تصرح بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

في 19 نوفمبر 2019، كريستيان ديفيس وسكوت هايمبرغ وأندرو شلوسبرغ سيُقدمون "الأضرار الجانبية: كيف تتأثر الشركات الكندية بالعقوبات التجارية الأمريكية؟" في كاسل بروك آند بلاكويل إل بي في تورنتو، مقاطعة أونتاريو.

في 21 نوفمبر 2019، ميليسا شوارتز وكريستيان ديفيس سيقدمان "عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود: تشارك الحكومة" في اجتماع قسم الدمج والاستحواذ برابطة المحامين في هيوستن، بولاية تكساس.

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي اكن غمب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن السيبراني أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم + 1 212.407.3026 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول ديليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا ويتكر
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
مايكل فايرز
جيلي ريتشاردز
أليسون ثورنتون

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
سوزان كين
مايكل أدمي
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى اللغات الصينية والروسية والعربية والإسبانية
متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من
الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشر © لعام 2019 محفوظة لشركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم اكن غمب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول اكن غمب إل إل بي، أو اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة اكن غمب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة:2001 كيه ستريت، نورث ويست، واشنطن العاصمة 200061037